

3 3 سبتمبر 1997

عد : 41

من الوزير الأول
إلى
السادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : الإكتتاب في رأس مال « البنك التونسي للتضامن » .

المصاحب : - مذكرة فنية حول الإكتتاب .

- مذكرة حول مهام ومشمولات البنك .

تجسيما للقرار الرائد لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي والقاضي ببعث « البنك التونسي للتضامن » بهدف تيسير تمويل المشاريع الصغرى الصناعية والحرفية والفلاحية والتجارية، تنطلق عملية الإكتتاب في رأس مال هذا البنك بداية من يوم 7 أكتوبر 1997 إلى موفى الشهر .

وفي هذا الإطار وإتاحة الفرصة لأعوان الوزارات والمؤسسات العمومية للمساهمة بكل تلقائية في رأس مال « البنك التونسي للتضامن » فان السادة الوزراء وكتاب الدولة مدعوون لتنظيم عمليات الإكتتاب على مستوى وزاراتهم والمقرات الإجتماعية للمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافهم وفق الترتيب المبينة بالمذكرة الفنية المصاحبة.

هذا ويتم التزود ببطاقات الإكتتاب حسب الموقع لدى السادة الولاة.

الوزير الأول
الإمضاء: محمد الحبيب
الحبيب

مذكرة فنية حول الإجراءات العملية للإكتتاب في رأس مال البنك التونسي للتضامن

تكريسا للبعد التضامني وحرصا من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على فسخ المجال للمواطنين والمؤسسات للمساهمة بكل تلقائية في رأس مال البنك التونسي للتضامن، تفتح الإكتتابات للعموم بداية من 7 أكتوبر 1997 إلى موفاه.

وتسهيلا لعملية الإكتتاب وضمانا لنجاحها وسلامتها فإنه يتعين الإلتزام بالإجراءات العملية التالية :

1) بطاقة الإكتتاب

1.1 توضع على ذمة السادة الولاة بطاقات اكتاب مرقمة ذات مقتطعين حسب النماذج المصاحبة ومصنفة على النحو التالي :

- بطاقات ذات سهم واحد ، بنفسجية اللون وقيمة البطاقة الواحدة عشرة دنانير
- بطاقات ذات عشرة أسهم ، خضراء اللون وقيمة البطاقة الواحدة مائة دينار
- بطاقات ذات خمسين سهما ، زرقاء اللون وقيمة البطاقة الواحدة خمسمائة دينار
- بطاقات ذات مائة سهم ، رمادية اللون وقيمة البطاقة الواحدة ألف دينار
- بطاقات ذات ألف سهم ، بيضاء اللون وقيمة البطاقة الواحدة عشرة آلاف دينار

2.1 تسلم البطاقات مقابل وصل في الإستلام مباشرة إلى السادة الولاة مرفوقة بقائمة مفصلة تبين عدد البطاقات وأصنافها وأرقامها وقيمتها الجمالية.

3.1 يتولى السادة الولاة الإشراف على توزيع البطاقات على مراكز الإكتتاب على النحو الذي يرتؤونه ويمكن لهم الإستعانة بقباض المالية والبريد وفروع البنوك.

(2) الإكتتاب

1.2 تفتح الإكتتابات في رأس مال «البنك التونسي للتضامن» بداية من 7 أكتوبر 1997 إلى موفاه، ويمكن عند الإقتضاء غلق الإكتتاب قبل نهاية هذه المدة بواسطة إشعار لاحق.

2.2 يتم الإكتتاب بالمراكز التي يحددها السادة الولاة.

1.2.2 تعمر بطاقات الإكتتاب على عين المكان.

2.2.2 يتم التنصيب ضمن مقتطعي كل بطاقة ومهما كان صنفها بكل دقة ويخط

واضح على جميع المعلومات الواردة بها ، مع الإشارة إلى أن النصيب على المهنة يبقى اختياريا.

وتعتبر لاغية كل بطاقة تتضمن سهوا أو تشطيا أو إضافة ويجب تعريضها حينيا وعلى عين المكان ببطاقة أخرى مع الإحتفاظ وجوبا بالبطاقة الملغاة من قبل المسؤول عن مركز الإكتتاب.

3.2.2 تدفع مبالغ الإكتتاب بالكامل حال تعمير البطاقة أو البطاقات ، ويتم دفع

مبالغ الإكتتاب من قبل المكتتبين إما نقدا أو بواسطة شيك بنكي أو بريدي مستوف لجميع الشروط الشكلية التي يستوجبها القانون (التاريخ ومكان الإصدار والمبلغ بلسان القلم والإمضاء) لفائدة «البنك التونسي للتضامن» (Banque Tunisienne de Solidarité) مع التذكير أنه لا يحق لأي شخص الإكتتاب في أكثر من عشرة آلاف سهم (أي 100 ألف دينار) إلا بعد الحصول على ترخيص خاص.

4.2.2 يسلم للمكتب وجوبا المقتطع الخاص به من بطاقة الإكتتاب بعد قبض مبلغ

الإكتتاب ويعتبر تسليم المقتطع وصلا في الإكتتاب. ويتعين الإنتباه حتى يقع تسليم المكتب الجزء المقتطع الخاص به والحامل بالخط الأحمر لعبارة "تسلم للمكتب".

(3) مسك قائمة المكتتبين

1.3. على مراكز الإكتتاب مسك قائمة يومية في المكتتبين. وعلى المسؤول عن مركز الإكتتاب في آخر كل يوم التثبت في تطابق عدد الأسهم المكتتبه مع جملة المبالغ المدفوعة نقدا أو بواسطة شيكات بنكية أو بريدية ثم إيداعها بالحساب المجمع عدد 045859 0321 120 المفتوح لدى البنك القومي الفلاحي.

ويتم الإيداع لدى أقرب فرع للبنك القومي الفلاحي في نفس اليوم وإن تعذر ذلك ففي صبيحة اليوم الموالي من أيام العمل المصرفية.

2.3 يتولى السادة الولاية يوميا الإشراف على :

- جمع بطاقات الإكتتاب من مختلف المراكز.
- إدخال المعلومات الواردة ببطاقات الإكتتاب على "منظومة BTS" المعدة للغرض عبر الطرفيات (Terminaux) المخصصة لنظام "أدب".
- جمع وصول الإيداع وتبليغها للبنك التونسي للتضامن عن طريق الفاكس بأحد الرقمين : 781.910 أو 800.199 في آخر اليوم نفسه أو في اليوم الموالي على أقصى تقدير.

(4) جمع بطاقات الإكتتاب

إثر انتهاء عملية الإكتتاب يتولى السادة الولاية الإشراف على جمع كل البطاقات المستعملة والملغاة وغير المستعملة وإرسالها مباشرة إلى المقر الوقتي للبنك التونسي للتضامن الكائن في 12 شارع خير الدين باشا 1002 تونس مقابل وصل إيداع يسلمه البنك.

مذكرة حول مهام ومشمولات "البنك التونسي للتضامن"

لقد جاء قرار سيادة الرئيس زين العابدين بن علي ببعث البنك التونسي للتضامن تدعينا لسلسلة الآليات التي وفرها العهد الجديد من أجل تركيز شبكة من المشاريع والمؤسسات الصغرى قادرة على دفع حركة التنمية في مختلف الجهات وتوفير موارد الرزق لفائدة أصحاب المبادرات الذين نعوزهم إمكانيات التمويل والضمانات البنكية التقليدية لبعث مشاريع صغرى في جميع القطاعات على اختلافها حتى تتوفر لهم فرصة الاندماج في النسيج الإقتصادي الوطني وتحسين ظروف عيشهم والمساهمة في ذات الوقت في استحداث نسق للنمو والتشغيل وتدعيم الأمن والاستقرار.

ويندرج تكوين البنك التونسي للتضامن ضمن ظاهرة عالمية برزت حديثا تؤكد أهمية دفع المشاريع الصغرى في كل المجتمعات لفائدة الشرائح الإجتماعية الأقل إمكانيات وضرورة الإحاطة بها.

وفي إطار هذا التمشي سيمكن البنك الجديد من :

- الاستجابة لطلب ملح ومتنامي لسوق واعدة إجتماعيا وجغرافيا وقطاعيا وهي سوق القروض الصغرى بحكم نماء المهن الصغرى والإقبال على التشغيل الذاتي وتطور قطاع خدمات المساندة حيث تفيد المعلومات المتوفرة أن عدد المشاريع الصغرى الممكن بعثها سنويا في هذا الإطار يتجاوز 12 ألف مشروع.

- سد فراغ في أساليب التمويل وآلياته التقليدية التي تتجه بالأساس إلى المشاريع الكبرى والمتوسطة والتي يتوفر لباعثيها عادة إمكانيات مالية وضمانات بنكية كافية. أما صنف المؤسسات صغيرة الحجم والمشاريع الحرفية الصغرى فلا يمكنها الانتفاع بهذه الآليات نظرا لصغر حجم استثماراتها من ناحية وافتقارها للضمانات المطلوبة وللتحديات الذاتية من ناحية أخرى هذا بالإضافة إلى عدم تلاؤم نظام التمويل التقليدي مع المرونة والسرعة التي يتطلبها هذا الصنف من المشاريع على مستوى الدراسات وصيغ التمويل.

• إتمام مجهود صندوق التضامن الوطني بتمكين متساكني مناطق الظل من الاندماج في الدورة الاقتصادية بمنح قروض للمشاريع الصغرى والمجدية المبعوثة من قبلهم.

• مصاحبة سياسة التحرير والتفتح ومقاومة كل مظاهر الإقصاء والتهميش، إذ أن البنك التونسي للتضامن بتعبئته لكل المبادرات الصغرى وتوفيره لفرص إحداث موارد ورزق إضافية يمكن الشرائح الاجتماعية ذات الإمكانيات المحدودة من المساهمة الفعّلة في الدورة الاقتصادية وينمي فيهم شعور الكرامة والمواطنة والانتماء مما يدعم استقرار البلاد ومناعتها.

• معاضدة عملية الانتقال من عقلية الإنكسار إلى عقلية العمل والمبادرة والإعتماد على الذات، مما يساهم في إرساء دعائم التنمية المستدامة المرتكزة بالأساس على العنصر البشري وقدرته على الخلق والمبادرة.

والجدير بالملاحظة أن البنك الجديد بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية والوطنية والاجتماعية النبيلة سيخضع إلى القواعد السليمة للتصرف على مستوى الإقراض والإقتراض والمردودية والتوازن المالي، من ذلك أنه سيمنح تمويلات لفائدة المشاريع الصغرى التي لها جدوى اقتصادية ومردود مالي بشروط السوق وذلك ضمانا لديمومة نشاطه وتوسع رقعته مع مرور الزمن.

وستخضع تمويلات البنك لشروط ومقاييس واضحة ومدرسة أبرزها :

- استعداد المنتفع للعمل والإنتاج وتحليه بروح المبادرة والحزم وتمتعّه بسمعة طيبة حتى يجسم مشروعه ويضمن له النجاح وبقي بتعهداته تجاه البنك.
- إتقان الباعث لحرفة أو حصوله على تكوين في مجال المشروع الذي ينوي إنجازه.
- توفر سوق محلية تضمن ترويج الإنتاج وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- قدرة المشروع نفسه على توفير دخل منتظم لصاحبه يمكن من استرجاع القرض في الآجال المحددة.

وسيقام بتدخلات البنك شرائح متعددة من ضمنها على سبيل الذكر لا الحصر الحرفيين وأصحاب المهارات وخريجي مراكز التكوين والمعاهد الثانوية والعليا الراغبين في الانتصاب لذاتي والباحثين عن إعادة الإدماج في إطار تأهيل الاقتصاد وبصفة عامة أصحاب المبادرات الصغرى والمجدية - نساء ورجال - في مختلف القطاعات.

وسوف تغطي تدخلات البنك تدريجيًا جميع الجهات وتشمل مختلف القطاعات سواء كانت في الوسط الحضري أو الريفي وخاصة مناطق الظل كامتداد للمجبودات المبذولة من أجل توفير المقومات الأولية للتنمية بهذه المناطق.

ومن خاصيات البنك كذلك أنه سيعمل على تطوير التعاون والتضامن بين المنتفعين بتمويلاته وذلك بتشجيع تجمّعهم وعلى تنسيق نشاطه مع نشاط اليياكل الجهوية ومنظمات الناطير المحلية حكومية كانت أو غير حكومية المهتمة بتنمية المؤسسات الصغرى ومتابعة أنشطتها ومساعدتها على أداء مهامها.

كما سيعمل البنك على إضفاء المرونة اللازمة لتدخلاته وذلك بتقريب خدماته من المنتفعين وتقويض صلوحيات اتخاذ قرارات التمويل لمصالحه الجهوية والاستجابة بالسرعة الكافية لمطالب التمويل لربح الوقت والضغط على الكلفة.

ومن ناحية أخرى فإن البنك التونسي للتضامن سيحرص في نطاق عمله على اعتماد هيكل خفيفة ومرنة ومنحركة تركز على موارد بشرية كفأة وسيؤخى أساليب تصرف عصرية تضمن لتدخلاته النجاعة والمردودية وتؤمن عمليات استخلاص القروض والتحكم بالنالي في نسبة المخاطرة.

وهكذا فإن البنك التونسي للتضامن يدعم التصور الجديد للعمل للتموي المرتكز على تعبئة المبادرات الصغرى وتمكينها من فرص التمويل والمساندة من أجل تركيز شبكة من المشاريع الصغرى ملائمة للحاجيات ومتماشية مع خصوصيات الجهات وقادرة على دفع حركية اقتصادية جديدة في كل المناطق. ويكون البنك بذلك من أهم الآليات وأكثرها قدرة على استغلال وتوظيف فرص النماء والتطور لمختلف الجهات وتحريك قدرة الأفراد ذوي الإمكانيات المحدودة على المبادرة وابتكار سبل التشغيل الذاتي ومقاومة مظاهر الخصاصة والإقصاء والتهميش، سيما وان البنك سيعتمد إضافة لتعاونه مع مختلف الهياكل المتوفرة على الصعيدين المركزي والجهوي على مناهج تصرف متطورة ووسائل وآليات حديثة وأنظمة معلوماتية وبنوك معطيات تمكن من إحكام عملية تقييم المخاطر وتحقيق نسب إسترجاع مرتفعة تضمن تجدد واستمرارية موارده المالية وتمكنه من تحسين نوعية خدماته والإيفاء بتعهداته تجاه المساهمين.

وبناء على مختلف هذه الإعتبارات فإن المساهمة في رأس مال البنك التونسي للتضامن تمثل توظيفاً مجدياً للأموال في مؤسسة مصرفية تخضع على غرار بقية البنوك لقواعد التصرف المالية، كما تمثل في ذات الوقت فرصة للتعبير عن مشاعر التضامن والوطنية تجاه المجموعة حتى تجني مختلف الجهات وكل الشرائح ثمار التنمية والرقى بما يضمن لتونس المنة والإستقرار.